مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التنافس الجيوبولتيكي التركي – الايراني في الشرق الاوسط
اسم الكاتب: م.د. فيان احمد محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7071
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الجيوبولتيكي التركي – الإيراني في الشرق الأوسط

م .
د . فيان احمد محمود (*)
vivabaghdad@yayoo.com

الملخص : اسفرت تداعيات الاحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الاوسط قيام عدد من دول المنطقة باتباع إستراتيجيات اقليمية جديدة وذلك نتيجة تغير طبيعة القضايا المطروحة وتطور نوعية الصراعات المحتدمة ، وتبدل محاور النزاع الرئيسة ، وقلة الحدود الفاصلة بين التأثير الداخلي والخارجي وأضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الاقليمي وتبلور المخالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الاقليمية المتنافسة بين محاور البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الاقليمية نحو الشرق الاوسط وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة ، الامر الذي أوصل المنطقة إلى المواجهة المسلحة بين بعض الاطراف الداخلية المتنازعة لدرجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على الاخر ، بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحة كما حدث في العراق (٢٠٠٣) وليبيا ومصر (٢٠١١) واليمن وتونس ويحدث حالياً في سوريا والجزائر والبحرين والاردن من توترات داخلية اتجاه السلطة الحاكمة .

ان تداخل الاوضاع وسرعة جريان الاحداث في المنطقة والتواجد العسكري الامريكي والممارسات الاسرائيلية وضعف الادوار الموازية لكل من اوربا وروسيا والصين نتيجة تباين المصالح والاهداف ، فضلاً عن الاختلافات السياسية والايديولوجية بين الاطراف الفاعلة في القضايا الاستراتيجية للمنطقة والتنافس الحاد الذي يدور حول السيطرة والنفوذ بمنطقة الشرق الاوسط واحدث تغييرات كبيرة فيها .

المقدمة

(*) كلية التربية للبنات / جامعة بغداد.

لا تاتي اهمية منطقة الشرق الاوسط[*] من مساحتها الجغرافية او حجم سكانها او وفرة خيراتها وثرواتها فحسب، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيوسياسي يتمتع بموقع متميز في العالم ، لذلك شكلت عبر التاريخ بؤرة إستراتيجية ما بين الامبراطوريات واصبح الاستيلاء عليها عنواناً للنفوذ العالمي يشير إلى الدولة الكبرى الاقوى كما بات انحسار النفوذ عنها دليلاً على انحسار النفوذ العالمي .

وفي هذا الاطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة لهذه المنطقة منذ اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م صعودا ايرانيا – تركيا ، مقابل تراجع القوى العربية واخذ هذا الصعود يقترب من المنطقة المركزية للمجال الجيو سياسي الاسلامي لينشئ واقع جديد يفترض دراسته، ومراجعه ما كان مستقرا من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة الامريكية المطلقة بالشرق – الاوسط ، التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم ومراجعة حسابات المصالح المشتركة بين العرب والايرانيين والاتراك في الطور الجديد للصراع العربي – الاسرائيلي...

وقد شهدت التوجهات السياسة الداخلية والخارجية التركية منذ عام (١٩٧٠) وحتى نهاية القرن العشرين توجهات ذات طابع ديني ، كما اصبحت تركيا اكثر ديمقراطية لاجل الحصول على العضوية الكاملة في هذا الاتحاد عكس انظمة الاحزاب المتعددة في ايران والتي تفتقر إلى الديمقراطية بسبب حالة التنافر داخل كل حركة وحزب . وقد اتسمت العلاقات العربية الايرانية والتركية بعدم الاستقرار، اذ انها لا تكون بالدرجة نفسها مع كل الدول كلاً حسب سياسته وقد استفادت كل من تركيا وايران من حالة الضعف السياسي العربي للاستفادة من المستجدات الاقليمية والعالمية بهدف التوغل باكبر قدر وتحقيق اهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط.

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في التساؤل بكيفية فهم الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران ، وما تسعيان إلى تحقيقه من اهداف في منطقة الشرق الاوسط ، خاصاً بعد تطوير

---

[*] **الشرق الاوسط : وقد ظهر تعبير الشرق الاوسط اول مرة سنة ١٩٠٢ حيث اطلقهُ المؤرخ الامريكي (الفريد ماهان) ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي ، وتشمل منطقة الشرق الاوسط (مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والاردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية) كقلب النظام اما اطرافهُ فهي الدول المحيطة بهِ جغرافياً العربية منها وغير العربية. تشكل المنطقة العربية – الاسلامية المجال الجيوسياسي بين قارات اسيا واوربا وافريقيا وهي معروفة لدى الاوربيين بالشرق الاوسط ، وأحتل المحيط العربي (التركي الايراني) موقعاً مركزياً في هذا المجال ، وكانت هذه المنطقة الوسيطة عبر التاريخ القديم والمعاصر ، عقدْ لطرق التجارة العالمية، وموقعاً لاستراتيجية عسكرية سياسية فيما يتعلق بالصراع على النفوذ العالمي. بهذا الصدد ينظر إلى: ماجد شرور، النظام الاقليمي الشرق أوسطي اليازجي، دمشق، ط١ ، ١٩٩٦.**

قدراتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في ظل تراجع قدرات دول النظام العربي ، الامر الذي زاد من مشكلات المنطقة نتيجة تلك الاستراتيجيتين ، وسنحاول وضع التساؤلات الآتية :

١- ما هي الجوانب التي تقوم عليها الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط ؟

٢- ما هو اثر البيئة المحلية والاقليمية والدولية على طبيعة الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران تجاه منطقة الشرق الاوسط ؟

٣- كيف تؤثر التغيرات الراهنة بمنطقة الشرق الاوسط على طبيعة الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران ؟ وماهي مناطق النزاع بينهما ؟

فرضية البحث : تقوم الدراسة على فرضية رئيسة هي :

وجود عوامل بيئة محلية واقليمية ودولية ساهمت بتشكيل الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط، وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التأريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الاحداث التأريخية وتفسيرها، فضلاً عن المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً من خلال دراسة الحالة وتوضيح خصائصها وذلك في وصف الحال بالمنطقة خاصاً بعد التغير الذي حدث بعد (٢٠٠٣).

هيكلية البحث :

وذلك بتقسيم الموضوع الى عدة محاور ، إذ شمل البحث اربعة محاور رئيسة تضمن الاول:

محور اول – العوامل المؤثرة على الاستراتيجيات الاقليمية(*) لكل من تركيا وايران .

محور ثاني – التغيرات الجيوسياسية في الشرق الاوسط .

(*)**الاستراتيجية الاقليمية : يقصد بها ستراتيجية الموقع الجغرافي للدولة ما وتاثيرها اقليميا على المنطقة في جميع الاوقات بحيث تمتلك هذه الدولة دور قيادي بالمنطقة . الجيوستراتيجية : انها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية). وتعرف الجيوستراتيجية انها تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان) . وعرفت ايضا: دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية .ينظر سعود عابد ، الفرق بين الاستراتيجية والجيو ستراتيجية ، مقالات سياسية ،العدد١٥٢٤٩،اذار ٢٠١٠.**

محور ثالث – الاستراتيجية الاقليمية التركية في الشرق الاوسط .
محور رابع – الاستراتيجية الاقليمية الايرانية في الشرق الاوسط .
محور خامس : الصراع الجيوبولتيكي(*) الايراني التركي على المجالات الحيوية في الشرق الاوسط

المحور الاول : العوامل المؤثرة على الاستراتيجيات الاقليمية لكل من تركيا وايران

اسهم تدخل السياسة الامريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الاوسط ، بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران ، الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة العربية ، واثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الاستراتيجية اكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية ، او بعلاقات القوى داخلها ، وذلك بعد ان اصبحت ايران تتحرك في هذا الدور وتسيطر عليه ، إذ باتت مصالحها تمتد من العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين .

اما اهتمامات تركيا الاستراتيجية إصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر اقليمية فرضها الموقع الجغرافي : الدائرة الاوربية والدائرة العربية والدائرة الاسيوية الوسطى ، وذلك اثر التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، الذي دفع تركيا لتوجه نحو الدائرة العربية التي تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والمالية[1] وقد أثرت عوامل عدّة للاستراتيجية كل من ايران وتركيا :

اولاً : العوامل المحلية : تشير الخارطة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مجريات التحولات الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط وهذا لا يعني بالضرورة صحة السياسات الامريكية وملاءمتها لتطورات الاوضاع بالمنطقة الا ان استهداف أمريكا للشرق الاوسط كان القصد منه حماية مصالحها الحيوية بالمنطقة العربية والحفاظ على امن اسرائيل ، وقد شكلت البيئة الاقليمية في الشرق الاوسط ، البيئة الملائمة لبلورة مشاريع دولية واستراتيجيات اقليمية متصارعة على الوطن العربي وثرواته وذلك نتيجة عوامل عدّة

١- العوامل المحلية المتعلقة بدول النظام الاقليمي العربي : وتتمثل بـ

(*) **الجيوبوليتك : مصطلح استخدم اول مره من قبل الجغرافي السويدي كيلن ، وهو علم يجمع بين الجغرافية والسياسة ،أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية والتاكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية . للمزيد ينظر عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٣، ص ١٥.**

[1] **طايل يوسف عبد الله العدوان ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير ، منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣، ص٢٩-٣٥ .**

أ- ضعف النظام السياسي العربي الواضح وغياب الاستراتيجيات التي بامكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية ، فالعالم العربي تسوده ظاهرة التجزئة وعدم التماسك ، إذ ينعدم وجود جسور تربطها في منظومة اقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها ، بل يشهد عدة انقسامات داخلية وفيما بينها وانقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وأسرائيل ، وأخرى حول سياسة التعامل مع ايران ومواقف متباينة من الاحداث في سوريا ، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية واثارة انقسامات مذهبية وطائفية حول قضايا لم تحسم ، هدفها تسيس الخلافات المذهبية واشعال الفتنة لفتح الباب امام الحروب الاهلية في اكثر من منطقة عربية[1] .

ب- عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض لهُ منطقة الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على امتداد ثلاثين سنة الاخيرة وجعلها مسرحاً لحروب والصراعات كثيرة واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الاجنبية وبروز العديد من الأزمات والمشاكل الداخلية ، واحتكار السلطة ، وتدني المستوى الاقتصادي وتباعد دول المشرق العربي عن المغرب العربي[2] .

ج- بروز حركات المقاومة المسلحة على غرار حزب الله وحركة حماس وأحتلالهما المكان الابرز في ساحة التفاعلات العربية وفي تحفيز الاحداث وصناعة المواقف واثارة اهتمام الرأي العام وكان هذا أحد أسباب التي اضافت إلى القوى الحية بالعالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع اسرائيل ومن ناحية اخرى زاد من عدائية رد فعل اسرائيل التي ليس لها حدود وقيود على استخدام القوة العسكرية كما حدث في عام (٢٠٠٦) على لبنان و (غزة ٢٠٠٨) وعدوان الرجعة على غزة ٢٠١٢ مما أدى إلى بروز الحركات العربية ضد أسرائيل[3].

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي ، اثر الادوار الاقليمية غير العربية على التوجهات العربية وتزايد التأثير الدولي على التوجهات النظام الاقليمي العربي ، المركز الاكاديمي لتدمع الدراسات والبحوث العلمية ، طرابلس ، ٢٠٠٧ ، ص١١ .

[2] نظام بركات، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها ، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ، ٢٠١٢ ، ص١١ .

[3] صلاح سالم، رباطة الحوار العربي بين شروط الواقع المعطيات التاريخية، محلة شؤون عربية، العدد ١٤، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٨، ص١٤٢ .

د- التطورات التي شهدتها ساحة المواجهة مع الكيان الاسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا منذُ (٢٠٠٧-٢٠٠٨) حيث سلط الضوء على الدور الايراني الداعم لقوة المقاومة الوطنية والدور الايراني بالمنطقة العربية كلها عززت من شكوك الغرب بالبرنامج النووي الايراني[١].

٢- العوامل المحلية المتعلقة بـ تركيا : ويمكن إيجاز الاسباب الدافعة للحيوية التركية إقليمياً من خلال بلورتها استراتيجية اقليمية اتجاه منطقة الشرق الاوسط .

أ- الرؤية الشاملة انطلاقاً من المصلحة الوطنية : تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب ان تنشط فيه وافضل موقع لبناء قوة اقليمية كبرى بل ودولية وقد استطاعت من خلال العمق الاستراتيجي لتركيا من استقطاب العرب نحوه ومد المجال الحيوي التركي نحو الجنوب والشرق والشمال والغرب[٢].

ب- تعد تركيا جزءا لا يمكن فصله عن اقليم الشرق – الاوسط ، لا من حيث التراكم التاريخي ولا من حيث الموقع الجغرافي ، اذ تكتسب منطقة الشرق – الاوسط أهمية بالنسبة لتركيا من خلال عدة مميزات منها :

١- اعتبار موقعها ضمن المنطقة القارية لتركيا، وأحدى النقاط المركزية في سياستها الاقليمية.
٢- تواجد طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة وتحكمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي أسيا وافريقية .
٣- جيو اقتصادية المنطقة المتمثلة بالموارد المائية و المناطق الزراعية وموارد الطاقة (النفط – الغاز) ومسارات خطوط نقل الطاقة ، فالموارد المائية ، خاصا التي تنبع من تركيا تعد من اهم أنهار الشرق – الاوسط ذو التأثير الخطير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى على الشعب العربي (السوري والعراقي)، اذ يشكل تهديدا خطيرا لقطاعي الامن المائي والغذائي العربي وهو الموضوع الذي اكتسب أهمية كبيرة أثر تفعيل تركيا لمشروع جنوب شرق الاناضول التي تمولها تركيا بميزانية ضخمة جدا ليست كجزء من التنمية الاقتصادية فحسب،بل لكونها عنصر هام للصراع الجيو سيتراتيجي في الشرق الاوسط على المدى البعيد.

---

[١] **نيفين مسعد واخرون ، حالة الامة العربية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ثنائية التثقيف والاختراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٤٠ .**

[٢] **باكينام الشرقاوي، الانطلاق الاقليمية التركية... لماذا وكيف ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٤.**

اما فيما يخص موارد الطاقة فتعد منطقة الخليج العربي والعراق خاصا وطرق اتصاله بالبحر المتوسط عبر البحر الاحمر والمحيط الهندي عبر مضيق هرمز من الاحواض البحرية الهامة التي يمكن أن تدعم التأثير القاري على تركيا ، اذ كان لابتعاد تركيا عن هذه المنطقة نقطة ضعف في سياستها الخارجية، مما ادى الى بقاء تركيا بعيده عن الموارد الغنية للمنطقة وعدم اهتمامها بالمسائل المتعلقة بالخليج الا بقدر ضئيل حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، اما حاليا فتوجهت النخبة الحاكمة في تركيا لمسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية وموارد الطاقة كقضية اساسية وهامة في تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة وعلى المدى البعيد[١].

ج- بناء اقتصاد تركي قوي : تمتلك تركيا قوة اقتصادية هائلة ، ولاسيما بعد التغيير الاساسي في السياسة التركية عام ١٩٨٠ م عندما شرعت الدولة فتح الابواب للنظام الاقتصادي العالمي، فأطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية واتجه مفهوم التصنيع لمرحلة التحول الاستراتيجي على مستوى نظرية الدولة وسجلت اعادة الترتيب البنيوي للسلطة التي اعتمدت منذ عام ١٩٨٣ م نجاحا في الاسواق العالمية ، وقد أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة بالعالم الى جانب كل من (الصين – البرازيل – الهند – اندونيسيا – والمكسيك – وروسيا) أذ تحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا .

أن ما يعزز دورها الاقتصادي هو أطلاق مشروع الجسور الدولية الذي يهدف الى ايجاد تحالفات استراتيجية بين اكثر من شركة اوربية مع تركيا ودول عربية صاعدة[٢].

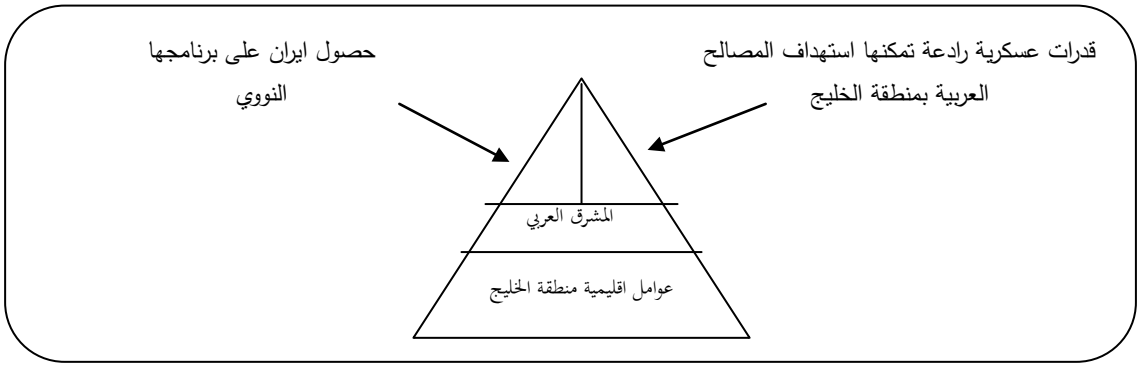
٣- العوامل المحلية المتعلقة بـ ايران :

---

[١] متين هيبر ، التحديث والتحول السياسي : التجارية التركية في التحولات الراهنة ودورها المتمثل في احداث التغير في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ٢٠٠٧، ص١٩٤ ،وينظر ايضا احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الدار العربية للعلوم نلشرون ومركز الجزيرة للدراسات ،ط٢٠١٠،١،ص ٢٠٦.

[٢] باكينام الشرقاوي ، مصدر سابق ، ص١٦،وينظر ايضا ايثار انور محمد مصطفى البياتي ، العمق الجغرافي التركي في اسيا الوسطى وجنوب القوقاز(اطروحة دكتوراه غير منشورة)كلية التربية للبنات ،جامعه بغداد ،٢٠١٤،ص ١١٠، عصام فاعور ملكاوي ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة ، جامعه نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية العلوم الاستراتيجية ،٢٠١٣،ص ١٠.

متمثلاً بمشروع ايران الاستراتيجي تجاه الشرق الاوسط في تبنيه ايديولوجية وتطبيق مبادئ بهدف مد مجالها الحيوي حيث يكون المشروع الايراني مشابه للهرم متعدد الطبقات ويكون كالاتي[1]، انظر الشكل (١) .



تؤكد ايران من خلال سياستها الخارجية ان عمقها الاستراتيجي يتجه صوب العالم العربي وتحدد مكامن تقاطع المصالح العربية – ايرانية من ابرزها[2].

أ- الدعم الايراني لقوى المقاومة الوطنية العربية ابرزها المقاومة اللبنانية (حزب الله) وحركة المقاومة حماس .

ب- دعوة ايران لحفظ الاستقرار بمنطقة الخليج العربي وتبني مسؤولية حماية المنطقة بعدها الدولة الاكبر المسيطرة على ساحل الخليج العربي .

ج – أقامة علاقات متينة مع الدول العربية الافريقية .

يتضح لنا مما سبق ان العوامل المحلية ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي عانت منها منطقة الشرق الاوسط ولعدة عقود جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الاقليمية

[1] **مصطفى اللباد ، قرأه في مشروع ايران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية ، شؤون عربية ، العدد ١٢٩، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربي ، ٢٠٠٧ ، ص٣٨**

[2] **نيفين مسعد ، مصدر سابق ، ص٤٠.**

القائمة بالمنطقة العربية لا في مضمونها ولا في شكلها وعدم وضع نظام موحد يجمعها تحت مظلة نظام اقليمي عربي موحد يقف ضد القوى التي تحاول السيطرة عليه.

ثانياً : العوامل الاقليمية :

تتشكل منطقة الشرق الاوسط من الوطن العربي والدول الواقعة في الجوار الجغرافي لهُ وقد أوجدت طبيعة هذا لتجاور ، والذاكرة التأريخية المشتركة ، المثقلة بالحقب الايجابية والسلبية مصالح متوافقة او متناقضة بين دول المنطقة فرضت عليها السعي للوصول إلى نوع من التوافق الاقليمي ، لمشاكلها المشتركة[1].

كما جاءت الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط نتيجة لهذا الجوار الجغرافي الذي نجحت فيه دول من خارج النظام الاقليمي العربي في بلورة استراتيجيات اقليمية في طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الاوسط ، على حساب الدول العربية التي لم تنجح في وضع استراتيجية عربية متناسقة للتعامل مع بقية دول المنطقة بما يحقق الحد الادنى من المصالح العربية المشتركة ويعزز أمنها الاقليمي واتبعت سياسات متناقضة وصلت إلى حالة من الغياب ان لم تكن غيبوبة سياسية إزاء التطورات الاقليمية المهمة والاكتفاء بدور المشاهد المساند سمحت لها بالتدخل في اكثر من جهة عربية فأصبحت لها مصالح في المنطقة فتحت لها مجال التدخل[2] وقد تمثلت العوامل الاقليمية بعدة اسباب اهمها :

١- الضعف العربي الداخلي ، أذ تنتمي عدد من دول منطقة الشرق الاوسط إلى نظم إقليمية متعددة ، كالنظام الاقليمي العربي ومنظمة التعاون ، ومنظمة التعاون الاسلامي ، والاتحاد الافريقي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي الا ان السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي لدول الاعضاء وخاصاً النظام الاقليمي العربي حيث تكون السلطة مشخصة يتم توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى النخب السياسية المحددة التي تدير شؤون الدولة وضعف المشاركة السياسية لصنع القرار[3].

٢- طبيعة العلاقات العربية مع كل من تركيا وايران ،أذ تربط دول النظام الاقليمي العربي بدول جوارها الجغرافي علاقات قوية لاسيما مع هاتين الدولتين ، سبب قدراتها وامكانياتها وقوة مواردها البشرية التي قد تزيد وتفوق الامكانيات العربية لذلك تكون لهما تأثير عميق على السياسات

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي ، مصدر سابق ، ص٦٥.

[2] فهمي هويدي، العرب وايران : وهم الصراع وهم الوفاق – القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩١، ص١٠.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي ، مصدر سابق ، ص٦٠ .

والقرارات والاستراتيجيات العربية فلهما القدرة على اختراق الانظمة العربية وازداد ذلك بعد احتلال امريكا للعراق عام (٢٠٠٣) أذ تغيّر الكثير من الموازين الانظمة العربية[١].

٣- الجهود الاسرائيلية ، ترتبط اسرائيل مع بعض العربية بعلاقات اقتصادية قوية ، وتعمل على اساس التفوق على الدول العربية مجتمعة ، جاهدة على اجهاض اية محاولة واي جهود عربية للتضامن والتوحد[٢].

٤- سمات الجوار الاقليمي في الشرق الاوسط ، وترتبط دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات انسانية واجتماعية مشتركة وروابط تأريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة ، الا ان دول منطقة الشرق الاوسط ولاسيما الدول الجارة للدول العربية تكون السمة السائدة في علاقاتهم بالتباعد والعداء بدلاً من حسن الجوار ، حتى اصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هو الصراع وليس التعايش السلمي[٣].

٥- بروز أزمة الارتباط بين الديمقراطية والفوضى حيث كشفت ثورات الربيع العربي مدى ضعف فكرة الديمقراطية بالعالم العربي ، حيث وقع دمج بين الفوضى والديمقراطية وهذا نتيجة عدم ادراك الشعب العربي لفكرة الديمقراطية نتيجة تسلط الانظمة السلطوية[٤]. على صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فأن محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية الى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة ، لكنها فاعلة في كل الاقاليم التي ترتبط معها بعلاقات عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات الى صراعات وأزمات مزمنة واعتبرت أن حالة عدم الاستقرار والنزاعات في دولة من دول الجوار قد تمتد الى دول المجاورة ، لذلك اخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزيز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقية و الدول الاسيوية وايران وروسيا وارمينيا، رغم الميول الاسلامي الذي امتاز به رجب الطيب ارد وغان وموقفه من الشعب المصري اتجاه الرئيس المخلوع محمد مرسي المرشح لرئاسة الدولة من جماعة الاخوان .

وقد اثارت ثورات الربيع العربي تساؤلات حول دور ايران بالمنطقة العربي والطريقة التي ستتفاعل بها الانظمة العربية الجديدة معها ، واذ كانت الثورات العربية قد عززت من موقع

---

[١] عادل علي عبد الله، محركات السياسة الايرانية في منطقة الخليج العربي، دار مدارك للنشر، بيروت – دبي، ٢٠١٠، ص٣.

[٢] اسامة حرب الغزالي، النظام العربي تحت التهديد، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية، ١٩٨٧، ص٢٣٦.

[٣] عادل علي عبد الله ، مصدر سابق ، ص١٣٢ .

[٤] خليل العاني ، هل الدولة العربية على وشك السقوط ، القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٩ ، ٢٠٠٧ ، ص٧٩ .

وقدرات ايران في المنطقة أو أنها على العكس من ذلك أضعفت موقعها و قوضت نفوذها : فهناك رأيان أحدهما يدعم كون أن الثورات عززت من مكانة ايران الاقليمية ودورها بالمنطقة وفق اسس وأن الانظمة التي تم الاطاحة بها هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة الامريكية ، وأن الرأي العام معاد لها ولاسرائيل هو الذي اطاحة بها وتنظر ايران الى هذا الامر كونه صحوة اسلامية والرأي الأخر يقول أن الثورات وضعت ايران في مأزق وهي تناضل من أجل الخروج منه لتجد لنفسها مكانا في البيئة الاقليمية وهذا لأسباب عدة اهمها[1] :

١- التغير في السياسة الايرانية بعد عام ٢٠٠٩ نفر العرب منها .

٢- الصعود التركي وموقفة من غزة جعلها ضمن الدائرة العربية .

٣- الدور الايراني بالعراق بعد عام ٢٠٠٣م وموقف الدول العربية من ذلك .

ثالثاً : العوامل الدولية

تعد العوامل الدولية احد المحددات الاساسية ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الاوسط ، إذ ان نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحفيز مواقف بعض الدول الاقليمية ضد اطراف اقليمية اخرى ومثال ذلك تدخل دولي بالعراق مروراً بسوريا ثم حركة حماس واخيراً أيران ، هذا فضلاً عن محاولات اسرائيل المستمرة لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي مما انعكس على تجزئة المواقف الخليجية ازاء تطور الصراع العربي – الاسرائيلي ومن ابرز العوامل هي .

١- تعد منطقة الشرق الاوسط ذات أهمية استراتيجية استثنائية ، بل وفريدة من نوعها ، بالنسبة الى العالم أجمع كما أنها منطقة تتداخل فيها عوامل التأثير السياسية و الاقتصادية والامنية بشكل لا مثيل له في الاقاليم والمناطق العالمية الاخرى ، وهذا ما يجعل من هذه المنطقة وما يحدث فيها من تطورات وما يدور داخلها وفي جوارها ومحيطها من أزمات ونزاعات محط أنظار المجتمع الدولي ومحورا متميزا لاهتماماته وتركيزه .

أن أهمية المنطقة تنبع من العديد من الاسباب والعناصر الجوهرية ، وربما أعتقد البعض ان المرد الاول والاخير لهذه الاهمية يعود الى ما تتمتع به من موارد اولية غنية وحيوية للعالم واقتصاده و ديمومته ، كالنفط الخام والغاز الطبيعي وهذا بالطبع صحيح وثابت لكنه ليس العامل

[1] **علي حسين باكير ، الثورات العربية والسياسات الامريكية تجاه ايران ، شبكة شباب ثورة التغيير ، دراسات ومقالات ، يونيو ٢٠١١/١٤.**

الوحيد ، فهذه المنطقة تتميز أيضا بموقع جغرافي فريد من نوعه ، أذ أنها تشكل صله الوصل بين القارات العالم ومحيطاته وحضاراته وثقافاته ، كما أنها تربط بين أرجاء العالم المختلفة ومنها تنطلق التأثيرات السياسية والأمنية و الاجتماعية و الثقافية التي لا يقتصر مفعولها على المنطقة بل يتجاوز ذلك للدول المجاورة لها[1].

٢- أدى الامن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في السياسات العامة لهذه الدول وتطور العلاقات القائمة بينها ، بعضها اتسم بالعلاقات الايجابية واخر سلبي مثل الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الثانية، وقد تداخلت العوامل الدولية والاقليمية في مسألة الامن ومفاهيمها ومكوناتها وأتجاهاتها[2].

لقد واجهت منطقة الشرق الاوسط في السنوات العشرة الاخيرة مجموعه من التحولات والتغييرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، كما واجهت هذه المنطقة جمله من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة مما أدى الى فشل معظم محاولات الاصلاح والتنمية على كافة الأصعدة وخاصة الدول العربية التي فقدت زخمها الحضاري والانساني وتراجع في دورها على المستوى الدولي في ظل مبدئ سيادة العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يفرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك بما لا يتلائم مع هذه الدول .

٣- تزايد النزاع الايراني – الامريكي في الشرق الاوسط خصوصاً بعد التهديدات الامريكية لايران بسبب برنامجها النووي في المقابل نجد تصاعد الموقف الايراني في التصدي لهذه التهديدات الصريحة، إذ تهدد ايران ضرب المصالح الامريكية والاسرائيلية بالمنطقة العربية ويلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية تدير الملف الايراني بشكل منفرد مع الدول العربية لتطويع مواقفها وتحددها سياساً رغم ان المنطق السياسي يفرض مبادرة الدول العربية بجهود مشتركة ضد برنامج ايران[3].

لذلك فهي تسعى من خلال امتلاك برنامج نووي عسكري الى حماية دورها الاقليمي وتوسيع هذا الدور ليكون للجمهورية الاسلامية حضورا لا يقل وهجا عن الحالة النووية المعطاة للهند واسرائيل وباكستان ، كما نجحت من الاستفادة من التجربة الباكستانية كما انها حققت نجاحا على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية ولا يزال تألقها في حاله كونها مخزنا ضخما

[1] تسي شان تشوين ، الشرق الاوسط في الاستراتيجية الدولية ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢، ص٢٧ .

[2] جواد الحمد، امن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١ ، ص١٠٧.

[3] سميرة صبري ، احتمالات الحرب في منطقة الشرق الاوسط ، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١ ، ص٧ .

للغاز الطبيعي والنفط الخام فضلا عن موقعها الجيو سياسي الهام والحساس كما انها وسعت نفوذها السياسي والامني والاقتصادي لكل من العراق وسوريا و لبنان[١].

المحور الثاني : التغيرات الجيوسياسية في الشرق الاوسط

جاء انطلاق التفسيرات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط منذُ عام (٢٠٠١) في الحرب على افغانستان والعراق (٢٠٠٣) والحرب التي قامت بها اسرائيل على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ وفي ظل تنامي التهديدات بأشعال حرب على ايران ولبنان وسوريا وانطلاق ثورات الربيع العربي منذُ (كانون الاول ٢٠١٠) التي تقودها الجماهير والمعارضة بهدف الاطاحة بالانظمة الحاكمة ، ان الربيع العربي يضاهي في معناه التاريخي انهيار جدار برلين ١٩٩٠ ، لكن في ظل مأزق إعادة الاعمار السياسي والاقتصادي الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا ودول اخرى وطوال عمر الأزمة السورية والازمة الايرانية غير انهُ في ظل قرب منطقة الشرق الاوسط من حالة الفوضى الاقليمية والعنف الخارج عن السيطرة والحروب الأهلية فان انتظار جهود الربيع العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب اخر قامت بعض الاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل الربيع العربي إلى مسرح التجاذبات الدولية والاقليمية الجيوسياسية ومهما تكن الخارطة الجديدة للشرق الاوسط فأن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته وذلك لصعوبة تحقيق المطالب التي قامت من اجلها تلك الثورات والمتمثلة بتنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش[٢].

وان فشل تركيا بالتعامل مع الاحداث السورية لا يعني الغاء الدور التركي بالمنطقة العربية في مرحلة ما بعد الثورات الربيع العربي والتي شملت معظم المنطقة العربية ، حيث اصبحت تركيا شريكا استراتيجيا للعرب[٣].

وتتابعت خلال عامي (٢٠١١-٢٠١٢) الكثير من الاحداث التي دفعت باتجاه خلق توتر شديد في منطقة الشرق الأوسط ، إذ عملت الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على تأزيم

---

[١] **عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الايراني بين الصعود وتهديد الامن الخليجي، سيناريوهات مفتوحة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .**

[٢] **ليوتشغ مين، الربيع العربي يتحول المسرح التجاذبات الجيوسياسية ، مركز دراسات الشرق الاوسط، جامعة الدراسات الاجنبية، ٢٠١٢ ، ص١١.**

[٣] **محمد سيد سليم واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر رهانات المستقبل، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، ٢٠١٢، ص٤٦٦ .**

الموقف بالمنطقة وأستعدادهم التام لتنفيذ خطط عسكرية لاسيما ضد ايران ، بسبب سعيها المستمر للحصول على السلاح النووي واستمرارها بتهديد اسرائيل ، فضلاً عن صمود المقاومة في غزة وعزمها التصدي لمحاولات اسرائيل من تصفية القضية الفلسطينية وتعاظم الدور الايراني بالعراق[1] انطلاقاً لتحقيق مجالها الحيوي وبهذا فأن التغيرات الجيوسياسية التي حدثت بالشرق الأوسط تؤثر في النظام العربي وقضاياه وذلك لوقوعه في قلب العالم وبسبب سماتهُ الجغرافية والاقتصادية وثرواته الاستراتيجية التي تجعله اكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية وجذبها للاهتمامات والتدخلات الدولية لاسيما بسبب استمرارية عدم الوصول إلى حلول لاغلب القضايا العربية ، كما سعت الولايات المتحدة الامريكية لنيل جهودها لخلق فجوة في العلاقات العربية – العربية وتغذية مجالات الاختلاف البيئية المتوفرة في الدول العربية ، رغم انهم مشتركون بالغة والدين والعرق ، الا ان التنوع الثقافي واختلاف المذاهب والانظمة السياسية والتفاوت الاقتصادي زاد من قدرة الولايات المتحدة الامريكية من أستعمال فكرة فرق تسد لبسط نفوذها مما ادى إلى خلق وبث روح الفرقة بالنسبة لكافة انواع الانظمة التي يتميز بها الشرق الاوسط منذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كان النظام السائد هو نمط جمهوريات اشتراكية . فمصر ، والعراق ، سوريا واليمن ، هي جميعها تشابه النموذج الاشتراكي وقد شهدت جميعها تغيرات في الحكم مع انها لم تتمتع بحكم ديمقراطي حقيقي وتعددات حزبية سياسية ، وبوجه عام ، فان الانظمة الاشتراكية الشرق أوسطية تحكم بوساطة حكام مدعومين بنظام الحزب الواحد ، مثل سوريا والعراق (حزب البعث) ومصر (الحزب الوطني الديمقراطي) واليمن (الاتحاد الاشتراكي العربي) إذ تتيح هذه الاحزاب التكنوقراطية الحاكمة، للاحزاب الشقيقة بان تعمل ولكن تحت سيطرتها ، فهي غالباً ما تتمثل مقاعد في البرلمانات كما يتمتع الرئيس فيها بالسلطة المطلقة ، وهو محور حلقة صغيرة من الاشخاص يشكلون بصورة رئيسة رؤوساء الاجهزة الامنية والعسكرية التي تدعم النظام وتضمن استقراره ووجوده اما ايران فقد خاضت تجربة مختلفة وانتقلت من حكم ملكي مطلق إلى حكم ثيوقراطي مطلق[2] كما تعرضت كل من العراق ومصر وليبيا واليمن وتونس إلى تغير في حكمها جذرياً بسبب ثورات الربيع العربي . وبقاء النظام السوري اما الانظمة الثانية نجد

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي ، مصدر سابق ، ص ٦٥.

[2] ناجي ابي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ١٩٩٩، ص٣٥-٣٦ .

انها ايضاً على محك ، كما لو كانت امريكا ترسم النهاية الدول العربية وعودتها إلى بداية السيطرة الغربية لها، وينقسم هذا المحور إلى مطلبين أساسيين يجب تحقيقهما :

أ- استقطاب دولي واقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط تعد مركز لحالة الاستقطاب الدولي واقليمي تجاه الازمات التي تمر بها المنطقة ، فهي بؤرة الصراع بالعالم كونها عامل اساسي في استراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع بينها وتعتبر المنطقة الوحيدة التي فيها استعمار استيطاني المتمثل بأسرائيل ، كما خاضت هذه المنطقة حروب كبرى على مدى سته وستون عاماً منذ عام (١٩٤٨ وحتى ٢٠١٤م) .

وقد شهدت منطقة الشرق الاوسط اندلاع للحروب والغزوات ، وقد تغير الوضع بعد احداث عام (٢٠٠٣) إذ اسفرت اخطاء السياسة الأمريكية عملية أستقطاب قوة اخرى بالمنطقة متمثلة بـ ايران كقوة اقليمية ويبدو ان نظرية التحادم عملت هنا لصالح ايران فاصبح العراق مجالها الحيوي الامر الذي اسهم في تبديل محاور النزاع في المنطقة[١]، كما عملت ثورات الربيع العربي دخول مرحلة جديدة قد تكون نهايتها غير موفقة ، كما حدث في مصر من سقوط نظام مبارك حيث دخلت مصر مرحلة جديدة غير مستقرة فالصراعات الايديولوجية بين القوى الاسلامية والليبرالية ، فضلاً عن الصراعات الدينية بين الاقباط والمسلمين المتصاعدة ولاسيما بعد أخفاق جماعة الاخوان من حكم مصر والتي فازت بانتخاب الاغلبية الا انها لم توفق في أثبات قدرتها من حكم البلاد وانتهاء حكمها قبل بدءه وتسلم السيسي السلطة وعودة مصر الى الساحة الدولية كدولة اقليمية مؤثرة ، اما في تونس فان الصراع القائم بين الاسلاميين والعلمانيين يتخذ طابع اهدأ ، لان القوتين المتحالفين وتحكم البلاد دون النظر إلى منطق الاغلبية والاقلية[٢]، وحتى احداث ليبيا وتغير النظام اذ لا يزال الوضع متوتراً فيها ، وقد اثبت الاوضاع الراهنة في هذه الدول أن التغير بالنظام لم يجدِ نفعاً وكان المشكلة الحقيقية بالشعب والمجتمع وليس بالانظمة الحاكمة، وفي سوريا نلاحظ انطلاق انتفاضة سلمية لكنها سرعان ما تحولت إلى معركة عسكرية بين نظام

---

[١] سعيد رفعت، حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة ، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٣ .

[٢] ساهر عريبي ، ملامح الشرق الاوسط الجديد ، منتدى العراق ، ٢٠١٢ .

http://www.sotaliraq.com/mobile=item.php?id=123254#ixzz2FyAsdyni

وينظر ايضا : نهرين جواد شرقي العارضي ، السياسة الاقليمية التركية لمرحلة مابعد الحرب الباردة ، رساله ماجستير (غير منشورة)كلية العلوم السياسية ،جامعه بغداد ،٢٠٠٤،ص٢١٤-ص٢٧٠.

الاسد والقوى الاخرى والتي لا تزال حتى الوقت الحالي ، الامر الذي ادى إلى ظهور استقطاب طائفي شديد في المنطقة ككل وقد اثرت الأزمة السورية بالوضع في لبنان وفلسطين وكذلك في العراق والاقتتال بين ابناء الشعب الواحد على اساس الطائفي والمذهبي مما ادى إلى تدخل القوى الاخرى في تأجيج الصراع الداخلي لهذه الدول من اجل احكام سيطرتها وأعادة أمجادها القديمة كما سمحت بـ اسرائيل من التمركز في دول المنطقة[1].

وقد أتبعت الولايات المتحدة الامريكية عدة اجراءات اتجاه الشرق الاوسط منها العولمة والقضاء على اسلحة الدمار الشامل، والتبشير بالديمقراطية ونقل المنطقة للعالم وانهاء الديكتاتورية، الامر الذي دعى الولايات المتحدة الامريكية أن تعلن استراتيجيتها بتحقيق الاهداف السابقة ، أما يخص الاهداف الامريكية غير المعلنة فتمثلت بـ السيطرة على منطقة الخليج العربي التي تعتبر جزءاً مهماً من الشرق الاوسط وخلق بذور التقسيم لكي تحكم سيطرتها على المنطقة لاسيماً وأن مصالحها تتجسد في:

١- تأمين الحصول على النفط وضمان تدفقه، خصوصاً وان ٧٠% من النفط المسوق عالمياً يأتي منها .

٢- الحفاظ على امن اسرائيل بالمنطقة .

٣- السيطرة التامة على دول المنطقة ومنع امتلاك اسلحة دمار شامل .

٤- اشراف المنطقة على اهم المسطحات المائية والممرات العالمية التي تعتبر بمثابة بؤر رئيسة لحركة التجارة العالمية والحفاظ على أمن وسلامة وحرية حركة الملاحة فيها . وبذلك فأن ظهور اية قوة اقليمية مهيمنة معارضة للولايات المتحدة الامريكية تعتبر قوة منافسة لاطماعها وتعُدها بمثابة قوة رادعة لها بالمنطقة تقّيد حركتها وتشل برنامجها التوسعي الذي يشمل جميع دول المنطقة .

ب- التغير في عناصر التوازن الاقليمي في الشرق الاوسط

واجهت منطقة الشرق الاوسط منذُ عام (٢٠٠٣ وحتى الان) جملة من المشاكل والأزمات التي أصابت مختلف المستويات واصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات الدولية على جميع الاصعدة وفي خضم ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عدة يسعى كل

[1] خالد البلشي، استمرار الاشتباكات الطائفية في طرابلس اللبنانية بين السنة والعلويين على خلفية الصراع في سوريا، منتدى البادية .http://www.albedaiah.com/noode/102/q

وينظر ايضا :محمد نور الدين ضياء الدين العمري ، القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٥،مراجعة ص ١٢٩-١٥٤.

منها فرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الاستراتيجية مما اثر على حالة التوازن الاقليمي واهم الفاعلين بالمنطقة هي :

١- تركيا : شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في استراتيجيتها وتعاملها مع الاحداث المتعلقة بالصراع العربي – الاسرائيلي في ضوء العدوان على غزة (٢٠٠٨) و (٢٠١٢) و (٢٠١٤) وثورات الربيع العربي (٢٠١٠) وكذلك ما حدث في العراق ابان (٢٠٠٣) التي احدثت تغيرات على مستوى دول المنطقة ككل في ظل صياغة جديدة للسياسة الخارجية التركية لاسيما المتعلقة بدول الجوار (العراق وسوريا) كونها تتشارك مع العرب بالحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية ، ولكن تبقى القضية الكردية العامل الأكثر تأثيراً في سياسة الطرفين التركي والعربي ، إذ كان لتركيا دوراً حاسماً في تحديد ورسم مستقبل الاكراد بالمنطقة لاسيما بالدول المجاورة لتركيا ، نظراً لما تتمتع به تركيا من مقومات سياسية متمثلة بالموقع الـ الجيوستراتيجي وجيوسياسي وطبيعة نظامها ودورها الفاعل في السياسة الاقليمية والدولية وبذلك فهي تؤدي دوراً فاعلاً في مستقبل التوازن الاقليمي بالاعتماد على امكانياتها الاقتصادية والعسكرية ووزنها السياسي الذي لا يستهان به[١] .

٢- ايران : تسعى ايران هي الاخرى للتأثير في حالة التوازن الاقليمي من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي ، ورغم أن ايران غير مقبولة عربياً فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الاقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجيا ، فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي ، الامر الذي خفف الضغط عن ايران التي لها وجهة نظر تجاه حالة الامن الاقليمي وجعل ايران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الامريكية دولة مارقة[*] وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين ، وبهذا فأن المشروع الايراني مستهدف بشكل اساسي من الولايات المتحدة[٢] .

٣- اسرائيل : تنطلق اسرائيل من استراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط نفوذها تجاه الدول العربية ، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو

---

[١] طايل يوسف عبد الله العدوان ، مصدر سابق ، ص٦١-٧٣ .

[*]مصطلح ظهر سنة ١٩٩٨ من قبل نعوم تشكومسكي يقصد بها الدولة الخارجة عن القانون والتي تشكل خطراً على جيرانها والعالم بأسره .

[٢] مصطفى العباد ، تطور العلاقات الايرانية التركية وانعاكاساتها على المنطقة ، العدد السابع، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،، ٢٩٠١١ ، ص٢٥١ .

تلك لم توقع ، وانها تفترض ان وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا الكيان فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي ان تبقى الطرف الاقليمي الاقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدولة العربية وسياساتها ولا ياتي ذلك الا من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية[1] :

أ- اهداف التفوق العسكري الاسرائيلي من خلال بناء جيش يستند إلى صناعة عسكرية وتكنولوجية يأتي في مقدمتها السلاح النووي ، مع تحريمها على دول منطقة الشرق الاوسط .

ب- حماية الامن القومي الاسرائيلي ، والذي يتم من خلال :

١- تهويد الارض العربية عبر اتباع سياسة استيطانية تقوم بطرد السكان العرب .

٢- مواجهة التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية والعمل على تصفية رموزها .

٣- توسيع رقعة الارض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الارض العربية وتؤكد النظرية الاسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الاقليمي على اهمية هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط عبر استمرار تفوقها على الدولة العربية مجتمعة ، والى احتكارها السلاح النووي ، لذا فانها لا تتوانى عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووي مثلما قامت بضرب المفاعل النووي العراقي عام (١تموز ١٩٨١) والمشروع السوري وموقفها العدائي ضد برنامج ايران النووي ، وتحذيراتها من السلاح النووي الباكستاني.

٤-التطورات التي اصابت المنطقة بعد احتلال العراق (٢٠٠٣م) : شهد اقليم الخليج العربي والمنطقة العربية برمتها تحولات كبيرة منذ الاحتلال الامريكي للعراق لعام ٢٠٠٣ م وحتى الان ، وهذه التحولات ربما تفوق في حجمها وتأثيرها وتطورها مجمل ما شهدته المنطقة العربية عبر تأريخها الطويل،على الرغم من كل التحديات التي واجهت الامن الاقليمي للمنطقة العربية بشكل عام والخليجي بشكل خاص طيلة السنوات الماضية نتيجة الاوضاع الاقليمية غير المستقرة ابتداء بحرب العراقية الايرانية ومرورا بأزمة الكويت ثم حرب الخليج الثانية ، وغزو العراق من قبل قوات التحالف. الا ان التداعيات الناجمة من غزو العراق سبب تغيرات غير متوقعه بالمنطقة العربية التي تشكل قلب منطقه الشرق الاوسط وما تبعه من تداعيات بعد خروج الولايات المتحدة الامريكية من العراق وما اصابه من تتدهور امني والذي انعكس على دول الجوار ايضا هذا وان ازمة البرنامج النووي الايراني تضع امن الخليج العربي والمنطقة العربية امام تحديات غير مسبوقة وأخطار اقليمية

[1] **سعد شاكر شبلي وامين المثاقبه ، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط (مراحل ما بعد الحرب الباردة) ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص١٨٦ .**

تنعكس على الاوضاع الداخلية في دول الخليج العربي وبالتحديد على استقرار النظم السياسية الحاكمة فيها، وبروز ايران كقوة اقليمية تمكنت من تعزيز مكانتها من خلال الاستفادة من تلك التطورات بحيث اصبحت تهدد مصالح الدول الغربية والاوربية وخاصا الصناعية منها عندما هددت بأحكام سيطرتها واغلاق مضيق هرمز الذي يعتبر من اهم بؤر الاختناق لتصدير النفط عالمياً[1].

لذا فان التحديات الحالية التي تواجهه المنطقة العربية ليست تحديات تقليدية لأنها لا تقتصر على تهديدات موجهه من جانب اقليمي او دولي فقط وانما هي تهديدات امنية تؤثر على الاوضاع الداخلية تتمثل في مواجهه العنف والارهاب الاخذ بالتصاعد فنلاحظ ظهور جماعات متمسكة بمرجعيه دينية متشددة وتربية قتالية عالية ورغبة قوية في تغير اوضاع البلاد من خلال اللجوء الى العنف .

المحور الثالث : الاستراتيجية الاقليمية التركية في الشرق الاوسط

شهدت تركيا خلال السنوات العشر الماضية تصاعداً مطرداً وملحوظاً في ادوراها على المستويين الاقليمي والدولي،ومع بدء ثورات الربيع العربي بدت الدبلوماسية التركية تنتهج نهجاً مغايراً في حملة الحلف الأطلسي على نظام القذافي ،وحولت علاقاتها الايجابية إلى قوة ضاغطة على النظام السوري ،اما فيما يخص علاقاتها مع ايران فقد طغت عليها سمة التوتر لاسيما بعد موافقة أنقرة على نشر الدروع الصاروخية على اراضيها وتحديداً في المناطق الحدودية مع ايران وروسيا التي تّعد اكبر شريك تجاري لها .

وقد نالت منطقة الشرق الاوسط أهتماماً كبيراً من قبل مخططي السياسة الخارجية التركية خاصة تجاه التغيرات الاقليمية التي حدثت بالمنطقة ، لاسيما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا بقيادة رجب الطيب أردوغان سنة ٢٠٠٣ ، حيث انصب اهتمام تركيا في توظيف الموارد الطبيعية وطاقاتها الاقتصادية بهدف بناء صرح سياسي اقليمي جديد قائم على التعاون مع دول الجوار . وبهدف فهم السياسة التركية بهذا الصدد يجب ان نركز على نقطتين اساسيتين هما[2]:

---

[1] عبد العزيز شحاذة المنصور ، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج٢٥ ، العدد ١، ٢٠٠٩ ، ص٥٩١ .

[2] محمد عبد القادر، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٥٧١ .

أ- المشروع التركي تجاه الشرق الاوسط .
ب- موقف تركيا من ثورات الربيع العربي .
أ- المشروع التركي تجاه الشرق الاوسط .

برزت مظاهر التحول في طبيعة السياسة التركية وانماطها على الساحة الاقليمية ، لاسيما بعد تولي رجب طيب اردوغان دفة الحكم واصبحت لمنطقة الشرق الاوسط أولوية باهتمامات تركيا ، إذ اصبح لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحركات اكبر من حجمها الحقيقي وبطريقة اقرب ان تكون صدى لتاريخ امبراطوري سابق وظهور ما يسمى بـ" العثمانية الجديدة "،حيث تزايدت علاقات تركيا مع دول الجوار مما جعلها على الدوام بالقرب من الاحداث، وقد كانت للتطورات التي حدثت في ٢٠٠١ وما تبعها من احداث بما يسمى الحرب على الارهاب الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية من غزو افغانستان والعراق مما دعى تركيا بالتفكير انه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع الدول العربية والاسلامية قامت علاقات ودية مع جوارها الاقليمي وحتى مع الدول الأوربية والاسلامية البعيدة عنها وكذلك مع اسرائيل لتكون تركيا بذلك بلداً محورياً تربط كل الدول معها بعلاقة ودية بحيث تكون قادرة بالتأثير على تغير مدركات الاوضاع[1].

وكان أبرز مظاهر الانفتاح التركي على سوريا وايران قبل الغزو الامريكي للعراق (٢٠٠٣) حيث قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة في منطقة الشرق الاوسط ، حيث عقدت قمة ضمت سوريا والاردن ومصر والسعودية : للبحث عن بدائل الحرب الامريكية المتحملة على العراق ، ومن جهة النظر التركية المتعلقة بمشروع منطقة الشرق الاوسط ، التقرب من ايران بسبب عدم استقرار الأوضاع في العراق ، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة للعراق وبذلك اصبحت ايران قوة سائدة في العراق ، واتجهت نظرة المشروع التركي الاقليمية نحو ايران معللة ذلك بإنها قادرة ان يكون بديلاً قوياً عن الدور الاقليمي العربي بما يوازي الثقل الايراني ورغم إن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية واروربية راعية لأسرائيل ، معارضة للمصالح العربية والايرانية في الوقت ذاته[2].

[1] عيسى السيد دسوقي ، التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، دار الاحمدي للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٩٠ .

[2] خالد محمد الحسن واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص٤٥.

لذا فان المواجهة التركية – الايرانية تفرض واقعاً جديداً يلغي العلاقات المتغيرة بين البلدين منذُ اتفاقية قصر شيرين ١٦٣٩ التي رسمت الحدود بين البلدين ، كما ترتبط تركيا بمصالح اقتصادية مشتركة مع ايران ، لاسيما على صعيد استيراد النفط والغاز الطبيعي من ايران ، كما ان تركيا تحتوي على (٢٠ مليون علوي) الامر الذي فرض عليها تحسين علاقاتها مع جارتها ايران[١].

لذلك فأن المشروع التركي في الشرق الاوسط قد تم بناؤه من قبل ما اطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة ايجابية على عكس العلمانية الكمالية ، وعلى البعد الحضاري الاسلامي القائم على رؤية استراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبولوتيكي التركي بين اسيا واوربا ، العلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من اجل تحقيق المصالح التركية السياسة والاقتصادية والعسكرية في الشرق الاوسط من خلال علاقات حسن الجوار الجغرافي وبناء علاقات ايجابية مع جميع دول المنطقة من اسيا إلى اوربا وافريقيا ، والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة والقيام بدور فاعل في القضايا الاقليمية والدولية واتباع القوة الناعمة والانفتاح الاقتصادي والسياسي وتحقيق مصالح استراتيجية من خلال الموقع الجيوبولوتيكي والعمق التاريخي الهام لها[٢].

مما اعطى تركيا دوراً فاعلاً بمثابة القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق العالم، امثال الهند وجنوب افريقيا واندنوسيا والبرازيل[٣]. وبهذا نلاحظ ان دور تركيا في الشرق الاوسط ، يهدف إلى ترشيد التفاعلات الاقليمية لاسباب عدة منها :

١- احتفاظ تركيا بعلاقات قوية مع اسرائيل وفلسطين .

٢- ارتباط تركيا بعلاقات ودية مع سوريا وايران ومصر والسعودية .

ومنذ العام ٢٠٠٦ أدركت تركيا ان تحركها تجاه لبنان يسمنحها فرصة التدخل بصورة مباشرة ويجمل لها العودة إلى الساحة الاقليمية ، كما قامت تركيا بالمساهمة بـ إعمار غزة لكن كل

---

[١] **محمد نور الدين ، الدور التركي في الشرق الاوسط : الهواجس والضوابط ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٩ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٩٩-١٠٨.**

[٢] **احمد البرصان واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص٤٦٦.**

[٣] **محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص١٠٦ .**

التحركات والنشاطات التركية التي قامت بها تجاه العالمين العربي والاسلامي بما فيها حزب العمال الكردستاني (P.K.K.) المتواجد شمال العراق لم يجري بمعزل عن الموافقة الامريكية[1].

كما اصبحت تركيا من الفاعلين المؤثرين في الازمة السورية وما يمكن ان تؤول اليه هذه الازمة في المستقبل من نتائج حسب طريقة تعامل الفاعلين مع تطورات الأزمة ، كما ان دورها برز من خلال تدخلاتها المستمرة في الشأن العربي .

ب- الموقف التركي من ثورات الربيع العربي

وعلى المستوى الاقليمي ، ادراك القادة الاتراك بان امامهم دوراً يقومون به بالمنطقة ، خاصة بعد ظهور مصدر قلق أمني محتمل بالنسبة إلى تركيا بعد حرب الخليج الثانية يتمثل بضمان امن منطقة الخليج العربي .

وتستند سياسة تركيا الامنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي والتطور علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة تعدها تركيا من اكثر المناطق أهمية ومتابعة من قبل السياسة الخارجية التركية ، وتنظر تركيا لنفسها كونها تشكل القاعدة الخلفية لحماية المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي ومن ثم يمكن دعم الأمن الاستراتيجي الامريكي في البحر الاحمر والخليج والبحر المتوسط على حد سواء ، وذلك عبر ربط القواعد العسكرية الامريكية في عمان والبحرين وقطر بتركيا ، هذا وان معظم دول مجلس التعاون الخليجي تدخل في علاقات عسكرية تعاقدية مع الولايات المتحدة وتفاهم مشترك معها ، حول بعض القضايا الامنية في المنطقة .

ان تركيا كدولة ذات حدود مشتركة مع لشرق الاوسط ومجاورة لاكبر دولتين بالخليج : ايران والعراق ، تولي أهتماماً كبيراً لترتيبات الامنية بالمنطقة وقد طرأ تغيير في نمط الروابط الاقتصادية والامنية الخليجية والتركية واصبح امن الخليج يتطلب إشراك كل من تركيا وسوريا وايران ومصر بأعتمادها قوى اقليمية في المنطقة[2].

شهد العالم العربي منذُ عام (٢٠٠٣-٢٠١٤) مرحلة انتقالية واسعة النطاق ، انتقل فيها وضع دول عديدة إلى حال جديد ، سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل احتلال الولايات المتحدة الامريكية لكل من افغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) ، أو عبر العوامل الداخلية التي انطلقت من داخل الدول تهاوت من جرائه الانظمة الحاكمة وحدوث ما يسمى

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان ، مصدر سابق ، ص٨٥-٩٣ .

[2] عماد الضميري ، تركيا والشرق الاوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص٩١ .
www.alqudscent_er_org.

بالربيع العربي ، تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي نهاية (٢٠١٠) بدءاً من الثورتين التونسية والمصرية اللتين أحدثتا نقلة جذرية ونوعية ، حيث عبرت الجماهير عن سخطها وغضبها من الحكومات التي كانت تسيطر على الحكم لفترات طويلة حيث اصاب الشعب الفقر والبؤس[١].

كما اشارت المعطيات الاولية للمشهد العربي على الصعيد السياسي لحصول تحولات كبيرة بعد انجاز هذه الثورات التي غيرت الواقع العربي واحدثت اصلاحات كبيرة قامت بها الحكومات والانظمة مجبرة على اتخاذ اجراءات مهمة لتحقيق الاصلاح السياسي وتدابير اساسية للتغير السلمي: كما حدث في ليبيا واليمن وما زال في سوريا .

الاهداف الجيوبوليتكية التركية في الشرق الاوسط :

لاشك ان لتركيا اهدافا في المنطقة الشرق الاوسط منها .

١- التوسع الاقليمي :- لا تختلف تركيا عن اسرائيل وايران بكونها دوله تسعى لمجال حيوي لها في منطقة الشرق الاوسط ، وهي ذات ارث امبراطوري (الدولة العثمانية) فمن وجه نظر صناع القرار فيها : لا يمكن لتركيا الدولة التي ظهرت على الارضية التاريخية والجيوسياسية والتي كانت تمتد ارضيها لمناطق واسعة ، ان يقتصر مجالها الحيوي داخل حدودها القانونية فحسب ، اذ يفرض هذا الارث التاريخي الذي تمتلكه تركيا ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج نطاق حدودها ونظرا لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي هام وعمق يعطيها ميزه القدرة على تطوير استراتيجيات بريه وجويه وبحريه مشتركة خاصا وان موقعها مطل على اهم نقطة وصل بين اوربا واسيا واشرافها على المضائق العالمية[٢]. ان ابرز محاولتين للتوسع الاقليمي التركي في المنطقة هما الموصل و الاسكندرونة حيث فشلت في الاولى ونجحت في الاخرى .

٢- اداء دور اقليمي :- استعادت تركيا لدورها اقليمي الى المنطقة الشرق الاوسط في حرب الخليج الثانية ١٩٩١م بعد انعزال دام اكثر من ٤٠ عاما وتمثل ذلك باداء دور كبير في مساعدة قوات التحالف الدولي ورغبتها الصريحة في اعتبار الازمة بمثابة اداه تغير الخريطة السياسية في المنطقة وان يكون لها دور في الجغرافية السياسية الجديدة لشرق الاوسط وان

[١] **ليوتشغ مين ، مصدر سابق ، ص١١ .**

[٢] **احمد داود اوغلو : مصدر سابق ، ص٦٣.**

انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وتفكك جمهورياته واستقلالها ادت الى بروز امكانية واسعه لدور اقليمي تركي كبير في وسط اسيا والقوقاز الامر الذي تظهر معه السياسة التركية محمله بازدواجية منوعه جديده نحو الشرق والغرب والشرق الاوسط والخليج العربي ولكي يكون دور تركيا مؤثر في المنطقة يجب عليها العودة الى ما تسميه بـ (حديقتها الخلفية) متخذه مسارات جديدة اكثر فاعلية في سياستها الخارجية وهي بذلك تهدف الى توسيع مروحة خياراتها وتوسع حيزها وتحولها من دوله هامشية لا قيمة لها على اطراف القارات الى دولة مهمة من الناحية الجيوسياسية ذات محور مركزي فهي قوة مركزية تمتلك عمقا استراتيجياً[1].

ونستنتج ان تركيا ادركت قيمتها ومكانتها الاقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الاقليمي والدولي ، حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة ولا يمكن الجمع بينهما خاصة في بيئة وعرة سياسياً كمنطقة الشرق الاوسط.

وفي هذا الاطار ترى تركيا ان علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي او دولي ليست بديلاً عن العلاقات مع الطرف اخر ، فأنضمام تركيا للاتحاد الاوربي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الاوسط ، وتحالفها مع امريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقتها مع العرب ، لا تعني قطع كل الروابط مع ايران ، او اسرائيل ، كما ان التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط او ما اصطلح عليه الطرف الثالث ، هو حدة الانقسامات العربية وظهور الفراغ السياسي في المنطقة ، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وتغير نظام الحكم في العراق وبروزها كقوة اقليمية تتدخل في حل مشاكل المنطقة[2]. خدماً لمصالحها الذاتية وان العلاقة التي تجمع بين تركيا والعرب علاقات قديمة تُشدد من أواصرها البعد الديني والثقافي ، كما باتت السمات المميزة للسياسة الخارجية التركية الاقتراب من القضايا الاسلامية والعربية في مقدمتها القضية الفلسطينية، والتفاعل معها وتكريس لغرض الدفاع عنها .

المحور الرابع : الاستراتيجية الايرانية تجاه الشرق الاوسط :

تمتلك ايران المقومات الاساسية للقيام بأداء دور اقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك لما تمتلكهُ من موارد بشرية هائلة ، بالإضافة لموقعها الجغرافي المميز وامتلاكها لتاريخ عريق ،

[1] **المصدر نفسه ، ص١٧٢ .**

[2] **عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٣، ص٥١.**

وتأثيرها على دول الجوار الجغرافي الامر الذي جعلها طرفاً في المعادلات وسياقات النظام الدولي وعلى هذا الاساس تستثمر ايران موقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية كأدوات للحفاظ على مصالحها القومية بما يعزز قوتها وتأثيرها الاقليمي والسيطرة او التأثير على المعابر البحرية في الخليج العربي ، ويركز هذا المحور على عدة نقاط اساسية مهمة هي[1] :

اولاً :– التوجه الايراني في الشرق الاوسط :

لإيران تاريخ قديم بمنطقة الشرق الاوسط . ولها امتدادات اجتماعية وثقافية وديموغرافية واقتصادية ، مما دفع ايران القيام بأدوار اقليمية شتى في عدة فترات منه ذروة المواجهة بين الامريكان والسوفيت فكان لها دوراً مكملاً للسياسة الامريكية والبريطانية بمنطقة الخليج العربي وبرزت التطلعات الايرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة نظام الشاه لتجاوز المشاكل الداخلية المتمثلة (بالاضطرابات الداخلية) والتي كانت تثير قلق الشاه الذي قام بإشغال الشعب بنزاعات خارجية ، بهدف تحقيق التفاف شعبي حول قيادته السياسية وتشغله عن مشاكله الداخلية ، فجاءت المطالبة بالبحرين الجزر الاماراتية كتعبير عن تلك التطلعات في مسعى لتحريك الشارع الايراني وتحفيز حقها التاريخي بالمنطقة[2].

اذ استثمرت الحكومات الايرانية الدين كوسيلة مهمة في خلق مجالاتها الحيوية في المنطقة وكانت الستراتيجية الايرانية قد اعتمدت وسائل عدة لتحقيق ذلك وفقاً للابعاد الاتية :

١– البعد الجغرافي : حظيت ايران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد الذي جعلها بمثابة حلقة وصل بين الشرق الاوسط ووسط قارة اسيا ، هذين الموقعين الهامين يعانيان من غياب القوة العسكرية الرادعة وعدم قدرة دولهما لتصدي للتاثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الايراني ، اذن معرفة ايران بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الاقليمي وقد عززت قوميتها الفارسية في هذا الجانب كونها لا ترتبط مع دول الجوار الجغرافي القواسم الثقافية المشتركة[3].

---

[1] توماس مالتير ، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٣ .

[2] جون هوليدي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي ، ترجمة زاهر ماجد ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٧٩ .

[3] شي يان تشوبين ، ص١٨١ .

وبذلك فأن ايران تتمتع بموقع بحري مؤثر وخطير في منطقة تُعد من اكثر المناطق القلقة جيوبولتيكياً في الشرق الاوسط ، إذ تطل من الجنوب على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلات النفط إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل النفط ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الاخر بالنفط والغاز ، وبسبب هذا الموقع بالفضلاً عن الثروات والقدرات البشرية والاقتصادية ، لا يمكن تجاوز ايران في أي مشروع اقليمي امني او سياسي او اقتصادي لان بمقدورها ان تعرقل حركة الطاقة العالمية في حال شعورها بالتهميش او الاستبعاد[١].

٢- البعد الايديولوجي : ويتمثل بفلسفة التي تتبعها ايران او الفكرة التي تبنتها الحكومة الايرانية بعد قيام الثورة الاسلامية ، والتي تستند على تصدير الثورة الاسلامية إلى كافة الدول ومحاولتها قيام دولة اسلامية موحدة منطلقة من ايران[٢].

٣- البعد الامني : تعرض الامن الايراني إلى تحديات عدة فرضتها احداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ ، وتعاظم الدور الامريكي في الشرق الاوسط خصوصاً بعد تفردها بقيادة العالم واعتبارها احادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتعاظم التواجد الامريكي في كل من افغانستان واسيا الوسطى والخليج العربي كقواعد عسكرية موالية لها لضرب أي تحرك ضدها واحتلالها الاهم جزء بالمنطقة العربية وهو العراق[٣].

تعد ايران من الدول الساعية لفرض هيمنتها على اهم مناطق العالم الجيوستراتيجية " الشرق الاوسط" كونها قوة اقليمية اساسية شرق اوسطية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق مجالها الحيوي الشرق اوسطي ومحاولة الحد من تأثير القوى العالمية والاقليمية في هذه المنطقة المهمة ونجد ان سياسة ايران انطلقت في الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية ، وتتحكم في ثرواته المائية وصادرات المنطقة النفطية وتولي موضوع امن الخليج العربي اهمية كبرى بل تجعلها جل اهتماماتها في مواجهة التهديدات والتدخلات من خارج الاقليم، كما انها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساته على منطقة الخليج العربي ، فايران تتفادى المجابهة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع

---

[١] عمر كامل حسين ، نظرية المجال الحيوي وتطبيقاتها الجيوبولتيكية في الشرق الاوسط ايران انموذجاً ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مجلة التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار، ٢٠١٢ ، ص٦٧ .

[٢] محمد السعيد عبد المؤمن ، رسالة النظام الايراني إلى العالم في المستجدات السياسية والعلاقات الخارجية ، سلسلة قضايا ايرانية ، مركز الدراسات الشرقية لجامعة القاهرة ، العدد ٩ ، ٢٠٠٦ ، ص٢١١ .

[٣] شي يان تشوبين ، مصدر سابق ، ص١٨٢ .

دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الاخرى وقد ركزت ايران من ناحيتها على مقاومة السياسة الامريكية في المنطقة عبر مقاربة شاملة لقضايا المنطقة من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية .

ثانيا :- اهداف السياسة الايرانية: تعد ايران من بين اهم القوى الاقليمية الشرق اوسطية التي تسعى لاستعادة مجدها الامبراطوري وزيادة حجم تاثيرها والسعي لاداء دور عالمي لاجل تحقيق قوة اضافية تضمن لها التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي إلى دولة عظمى اقليمياً، وتكمن اهداف ايران لتحقيق :

أ- الامن القومي : تسعى ايران إلى تلبية متطلبات امنها القومي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة للدفاع والهجوم والمحافظة على نسيجها الاجتماعي الداخلي وبناء اقتصاد متوازن ، ان ما يهم ايران هو بناء قوة عسكرية رادعة لانها ظلت تعيش بصورة مستمرة من الاحساس كونها محاطة بالاعداء وان امنها القومي عرضة للخطر وهذا الاحساس لم يات من فراغ وانما من خلال تأثير المتغيرات الاقليمية والدولية على الحالة الاستراتيجية او الوضع الاستراتيجي بالمنطقة وانعكاسها على الامن القومي الايراني ، واول اسباب ذلك هو الفرق في مستويات القوة بين دول المنطقة وما ينشاء من ذلك من احداث لها تاثير على الامن الايراني ، مما جعل صناع القرار في ايران ومنذُ عام ١٩٧٩ وحتى الان ، الاهتمام بالقوة العسكرية الاقليمية حيث اعتبرت ايران في الماضي (شرطي الخليج) وبعد الثورة الاسلامية في ايران ركزت على ثلاث ابعاد اساسية هي

١- النمو لاقتصادي والحفاظ على سيادة ووحدة الاراضي الايرانية .

٢- الدفاع عن الثورات التحررية ، معارضة اسرائيل والغرب وامريكا بصورة خاصة .

٣- محاولة تزعم العالم الاسلامي .

وفق هذه المعطيات تندرج نظرية الامن القومي الايراني إلى بعدين اساسيين هما عقائدي يتمثل في تعزيز سلوكيات المنطقة في اتجاه ديني والثاني نضالي يتمثل في ايجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بامكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية والامنية تحاول دون هيمنة قوة اجنبية وتمثل الولايات المتحدة الامريكية المصدر الوحيد لامن ايران بالمنطقة والمحدد لتوسعة فيها الشرق الاوسط، ذ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة التطويق الجغرافي لايران وذلك يخلق قواعد عسكرية لها في الدول التي تحيط بايران .

ب- تعزيز المكانة الاقليمية : يقصد بها الدور الذي تؤديه الدولة في مجال محيطها الاقليمي بفعل تأثير او مكانياتها على الدول الاخرى ، أي انها تكتسب مكانتها من خلال عناصر قوتها الكامنة

والظاهرة فتكون مكانه مرتكزه على تصورات القوة والمنافسة، فهي تسعى لتعزيز هيمنتها الاقليمية وحتى الدولية ، وانها تحاول نشر مد مجالها الحيوي الفلسفي والعسكري كافة الدول بهدف زعامة الدول الاسلامية[1]، (العراق ، فلسطين، لبنان) .

لذا تطرح ايران نفسها كقوة اقليمية بارزه في اطار التفاعلات السياسية والامنية في الاقليم الشرق –اوسطي، ولم تخف السياسة الخارجية الايرانية منذ حكم البلهوي استراتيجية تمديد مجالها الحيوي ومحاولة توسيع دورها الاقليمي ، وقد حققت ايران وقتها نجاحا كبيرا في بناء قوة اقليمية ساعدها بذلك الظروف الدولية اقليمية منها محاولة الولايات المتحدة الامريكية توسيع مناطق نفوذها مع قوى شرق – اوسطية مثل ايران ودعمها لقيام بدور هام في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)،مما ولد لدى ايران فرص مؤتيه لزيادة نفوذها في الشرق الاوسط ومنها دول الخليج العربي وامتدادها نحو بحر العرب والمحيط الهندي .

هذا النطاق الجغرافي بلا شك كان ولا يزال مجالا حيويا لدوله ايران بحكم الاعتبارات الجيوسياسية المتعلقة بموقع ايران ، واصبحت ايران تحت حكم الشاه الداعمة الاساسية التي ترتكز لها سياسة الامن الامريكية بالخليج العربي ونظرا لامتلاكها النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية والاقتصادية ،فأقدمت على احتلال الجزر طنب الصغرى والكبرى ١٩٧١م ، و التدخل العسكري في منطقة ظفار العمانية للقضاء على الماركسين ، كما تبنى الشاه مشروع عام ١٩٧٥م المتعلق بالتعاون العسكري مع دول الخليج العربي بهدف حماية اطرافه وفرض هيمنة على مياه الخليج العربي .الا ان سياسة ايران بعد الثورة الاسلامية اخذت بالتطور اذ اعتبرت نفسها قوه اقليمية مميزة واستمرت في الحفاظ على نفوذها وعملت على تدارك أي تهديد من جانب منافسيها[2] .

وقد طرحت مشاريع اقليمية ذات حدود جغرافية سياسية اوسع من الحدود السابقة لمشروع الشاه مثل مشروع الخليج ومشروع السوق الاسلامي المشتركة ومشروع اتحاد البرلمانات المشتركة ومشروع وحدة العالم الاسلامي فضلا عن توسيع قاعدة منظمة التعاون الاقليمي (اكو) بانضمام جمهوريات اسيا الوسطى ولاشك ان مشروع وحدة والتعاون الايرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وايران وتركيا والمنطقة الاسلامية من افريقيا تقوم وفق اسس امنية ،

[1] عمر كامل حسين ، مصدر سابق ، ص١٤١–١٤٤ .

[2] جالثيوس ، الجزر الثلاث لا يتجزأ من ايران ، مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، العدد ٩٢ ، ٢٠٠٨ ، ص٦٨ .

وتجزم ايران ان نتائج الثورة الاسلامية خارج الحدود الايرانية لها اثار فاعلة وهذا ما ينسحب على قضايا فلسطين والخليج واسيا الوسطى[1].

ان جيوستراتيجية الموقع الايراني وتمتعها بمزايا جيوبوليتكية يؤهلها بان تكون قائدة للتكتلات التي من خلالها يمكن وضع حزام امني واقتصادي للعالم الاسلامي .

كما كشفت السياسة الايرانية بعد ١٩٧٩ م عن تخطيط استراتيجي جديد ينتج لايران الهيمنة على ضفتي العالم الاسلامي عبر اقامة حزام امني يتألف من ايران و العراق وسوريا ولبنان ودول الخليج العربي وبذلك تصبح ايران المتحكم بحزام النفط بالنتيجة يؤثر على الفعل السياسي وبذلك فان المشروع الاسلامي الذي تبنته ايران هو مشروع دفاعي وقائي بالوقت ذاته[2].

فالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تسعيان لتفتيت الشرق الاوسط من خلال مشاريع (الشرق الاوسط الكبير و الشرق الاوسط الجديد) والهدف من ذلك تمزيق دول تلك المنطقة الى كنتونات يسهل التحكم بها والسيطرة عليها ، الامر الذي نبه ايران لتأخذ مكانتها الاقليمية وفق حيزها الجغرافي كونها تمتلك موقعا محوريا ضمن الشرق الاوسط .

ثالثاً : المنظور الايراني لأمن منطقة الخليج العربي

خلقت الحرب العراقية – الايرانية ، التي امتدت ثماني سنوات ، اثاراً وجروحاً طالت مجالات الحياة شتى ، ولم تقتصر هذه الاثار على الدولتين المتحاربتين وانما ، امتدت إلى دول المنطقة وبذلك أصبح من الصعب حصر اطراف الحرب وتباين تداخلاتها وفي الوقت الذي ظن فيه دول الخليج ان نهاية الحرب العراقية – الايرانية ، سوف تؤمن الاستقرار والامان لدول المنطقة بدءت مرحلة جديدة تداخلت فيها المصالح والعلاقات وحدثت تغيرات على الخريطة السياسية للمنطقة .

إذ ترك احتلال العراق بصمة واضحة على دول الجوار الاقليمي والجغرافي وسيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، واصبح للعراق اهمية مهمة من قبل دول الخليج بعد ان كان يعتبر قوة اقليمية فاعلة من شأنها تهدد مصالح الدول وكونه بوابة للوطن العربي بينما ايران ما زالت

[1] عمر كامل حسن ، مصدر سابق ، ص١٤٥ .

[2] جالثيوس ، مصدر سابق ، ص٧٠ .

تعد الخليج بحيرة فارسية وما تحاولهُ الان من استعادة لنشاطها وقوتها العالمية، كما تعتبر الدويلات الصغيرة الواقعة على ضفاف الخليج الشمالية تابعة لها[١].

كما أدركت دول الخليج انها واقعة تحت تأثير قوتين هما العراق وايران وبقية الحال حتى حرب الخليج الثانية وتغير نظام الحكم بالعراق ووصول الأسطول الامريكي لمياه الخليج.

ان ايران تحاول من خلال سلطتها بث فلسفتها وأرائها الايديولوجية إلى دول المنطقة من أجل اثبات قوتها الاقليمية بالمنطقة ولكونها تعتبر قوة لا يستهان بها بالمنطقة وقربها من الجناح الشرقي للوطن العربي وقربها من دول بحر قزوين ذات الاهمية الاستراتيجية وامكانية توسعها والانطلاق نحو دول اسيا الشرقية .

تشكل السياسة الايرانية تجاه منطقة الشرق الاوسط تهديداً حقيقاً واضحاً للأمن القومي العربي ، وقد تبقى هذه السياسة مصدر تهديداً رئيس بحكم ان العلاقات العربية – الايرانية تخضع لمقومات تاريخية وقومية وسياسية ، مما يجعل هذه العلاقات تسير في واقع تصارعي مفتوح ومتجدد ، لاسيما ان تطورات الصراع العربي – الايراني شهدت مواجهات مباشرة عبر مراحل التاريخ ، كان اخرها الحرب العراقية – الايرانية التي امتدت للفترة ١٩٨٠–١٩٨٨ .

وقد احتلت العلاقة بين دول منطقة الخليج العربي وايران مساحة واسعة من الجدل السياسي في العالم يرسم سياسية عربية خارجية تكون قادرة على إنشاء مفهوم امن قومي عربي وحلت بدل عن ذلك حالة التجزئة والتشظي العربية رغم وجود مصالح عربية عديدة مشتركة وتحديات مشتركة ، لذلك اصبح التفكير بالأمن الوطني للدول العربية منفردة هو العنوان البارز في ظل غياب الامن القومي[٢]. الامر الذي حول ايران إلى قوة سياسية وعسكرية اقليمية مهيمنة ، الامر الذي افرز الدور الاقليمي الايراني بالمنطقة العربية ككل ، مما دفع دول المنطقة للارتماء في احضان الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تعلن بان مصالحها مرهونة بتوفير الامن في منطقة الخليج العربي واستقرار دولة ومن اهم مؤشرات امن الخليج من منظور ايراني هي :

---

[١] رجائي سلامة الجرابعة ، الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي بمنطقة الشرق الاوسط (١٩٧٩–٢٠١١) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ، ص٥٧ .

[٢] عبد الله فالح المطيري ، امن الخليج العربي والقومي والنووي الايراني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص٢٢ .

١- المصالح الايرانية في العراق

جاءت العمليات العسكرية الامريكية – البريطانية ضد العراق عام (٢٠٠٣) لتظهر التزام ايران بمواقف معتدل تجاه تحقيق اهداف استراتيجيتها الاقليمية تجاه منطقة الخليج العربي والعراق بصورة خاصة وقد اتبعت ايران عدة وسائل يهدف تقوية علاقاتها مع العراق منها :

- ❖ تطوير العلاقات الايرانية مع القيادات الدينية العراقية التي عززت من استراتيجيتها .
- ❖ تطوير العلاقات الايرانية الكردية من خلال اقامة علاقات اقتصادية مستقلة مع كردستان العراق .
- ❖ احترام الايديولوجية الدينية في تحقيق مكاسبها التوسعية .
- ❖ قيام ايران بقطع مياه الانهار التي تنبع من اراضيها والمتجه نحو العراق .
- ❖ التأثير على صناع القرار داخل العراق .
- ❖ محاولة السيطرة على ابار النفط الجنوبية العراقية .

٢- التحالف الايراني مع بعض الاطراف العربية في المحيط للاقليمي ، وهو التحالف القائم بين كل من ايران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس في فلسطين ويمثل هذا التحالف ما يعرف بمحور الممانعة ، إذ يحظى بتعاطف كبير من الحركات الشعبية واليسارية والقومية والاسلامية وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات الامريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الاطراف مجتمعة ام منفردة ، فايران كانت مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، اما سوريا وجدت نفسها مضافة إلى قائمة محور الشر حسب توصيف (جون بولتون) عام ٢٠٠٢ ، الذي وضع كل من سوريا وليبيا وكوبا والعراق وايران وكوريا الشمالية تحت هذا المسمى، اما حركة حماس فلم تجد نافذة لها بعد ان سدت جميع الابواب امامها، سوى تقوية علاقتها مع ايران وسوريا[١]، اما بالنسبة لحزب الله فتمثل ايران وسوريا العمق الاستراتيجي لها والشريان الاقتصادي والعسكري والحيوي لها.

٣- النفوذ الايراني في منطقة الخليج العربي، وازدادت حدة التوتر في العلاقات الايرانية – العربية بصفة عامة ، ومع دول الخليج العربية بصفة خاصة، خصوصاً بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق وذلك لاسباب عدة، يرجع بعضها إلى التطورات الاستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى الايراني – الخليجي ، والايراني – العربي وهي تطورات عمقت من الخلل القائم اصلاً في هذا التوازن لصالح الجانب الايراني .

[١] خالد الحروب، محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٥.

كما ترتبط اسباب اخرى لهذا التوتر بعوامل خارجية منها ، التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية الامريكية بالمنطقة خاصة بما يتعلق بالانسحاب الامريكي المخطط من العراق وباتجاه الادارة الامريكية الجديدة ، إلى تبني خيار الحوار المباشر مع ايران للبحث في الملفات المعلقة بين البلدين ، اما الاسباب الاخرى فانها ترتبط بالاوضاع الاقليمية في المنطقة العربية : فلسطين ولبنان وسوريا والعراق ، والخلافات العربية – العربية والتي بشأنها ، ان تتيح الفرصة لايران لتدخل بها وتوظيف اضطراب الاوضاع الداخلية العربية لصالحها ، كما ان الاوضاع الداخلية لايران والمتعلقة بين المحافظين والاصلاحيين او ما يتعلق بالتحولات في مراكز القوة في بنية النظام السياسي الايراني وحتى المشاكل المتعلقة بالشعب الايراني من سوء الاوضاع المعيشية[1].

وقد حرصت ايران على اتباع سياسة خارجية خاصة بكل دولة من دول الخليج العربي وذلك لاختلاف تاثير توجهاتها اتجاه كل دولة من خلال :

١- استمرار او احتلال الجزر الامارتية الثلاث ، التي تمتلك موقع استراتيجي مهم في الخليج العربي ، مما يبرز طموح ايران التوسعية بالمنطقة ومحاولة سيطرتها على ممر حركة الملاحة العالمية (مضيق هرمز) تحقيقا لمجالها الحيوي ولاسيما الاقليمي .

٢- انتشار ثقافتها وفلسفتها الدينية بالمنطقة ، ومحاولة اقامة دولة اسلامية موحدة تترأسها .

٣- الملف النووي الايراني الذي بات يعتبر من اهم القضايا بالوقت الحاضر ولما له من اهمية مستقبلية تتبع من مخاطر استخدام هذا المفاعل ضد القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة بالمنطقة ونظراً لما تتمتع بهِ منطقة الخليج العربي ، بموقع مهم في السياسية الدولية والصراع الكوني بين الدول العظمى وان اهمية منطقة الخليج تكمن في موقعها الجيو – ستراتيجي ووقوعها على منافذ بحرية تحتوي على مخزون نفطي هائل وهي بنفس الوقت تمثل سوقاً كبيرة لتصريف المواد والمنتجات الاجنبية ، كما ترتبط انظمتها السياسية والاقتصادية بروابط متعددة الجوانب مع دول الجوار ومع الولايات المتحدة الامريكية واوربا .

قد اثار البرنامج النووي الايراني ردود فعل كثيرة على المستويين الاقليمي والدولي بشأن مدى تاثيره على منطقة الشرق الاوسط في حال كونه ذي طبيعة عسكرية وهذا من وجهة نظر امريكية ، واذا كان استخدامه ذا طبيعة سلمية فلا يوجد تاثير على منطقة الشرق الاوسط ، حيث اكدت ايران ان حاجتها من المفاعل النووي هو لغرض توليد الطاقة الكهربائية وهذا عامل

[1] رجائي سلامة الجرابعة ، مصدر سابق ، ص٩٢-٩٨ .

جيدة لانه قد يضفي عامل نفع الدول المنطقة لاسيما التي تعاني من انخفاض بانتاج الطاقة الكهربائية ، بينما نظرت لهُ أمريكا بأنهُ عامل تهديد لها ولقوتها بالمنطقة .

ومن هنا نجد ان البرنامج النووي الايراني قد خلق حالة من الذعر والقلق لدى مجلس التعاون الخليج العربي ومن الاثار المرتقبة التي ترافق استعماله في مجال غير سلمي خصوصاً وان ايران لها طموح بالمنطقة العربية والخليجية بصورة خاصة منذُ القدم حيث كانت تعدها ضمن امبراطوريتها القديمة ، وكون انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج العربي فحسب بل تشمل أمن منطقة الشرق الاوسط والعالم بشكل اجمع[1] .

المحور الخامس: الصراع الجيوبوليتكي الايراني–التركي على المجالات الحيوية بالشرق الاوسط

تميزت العلاقات التركية – الايرانية بالصراع الدائم والمستمر ، اذ شهدت الحقب التاريخية الماضية تنافسا سياسيا واقتصاديا بين البلدين انتجته عوامل عده بعضها مرتبط بطبيعة نشأه الدولتين والاخر مرتبط بواقعهما الجغرافي فضلا عن العوامل الايديولوجية المرتبطة باعتناقهما لمذهبين مختلفين كمبرر لحالات الصراع بينهما ولا يمكن التقليل من اهمية الصراع حول مناطق تعد مجالا حيويا لكليهما في محيطهما الاقليمي الشرق – اوسطي.

فالتنافس السياسي بينهما اوجد تجاذبا ومحاور سياسيه كانت علامه مميزه للسياسة الخارجية لكلا البلدين منذ عام ١٥٠٠م[2].

ثم زادت حدتها في المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وما شهدته المنطقة من تطورات سياسية مهمة كان من ابرزها دخول تركيا عضوا في حلف الناتو مما جعل منها قاعده متقدمة في مواجهه ايه طموحات للهيمنة والتوسع الاقليمي من دول الجوار الجغرافي ، ومنها ايران على الرغم مما تميزت به العلاقات بين الدولتين بعد قيام الجمهورية الاسلامية في عام ١٩٧٩ م بالاستقرار عموما ، الا ان الصراع الحصول على المجال الحيوي في الشرق الاوسط ظل قائما بين الطرفين اذ اعتمد كلاهما على تفعيل قوتهما الناعمة للنفاذ الى المنطقة والحصول على نفوذ فيها ولتحقيق مجالها الحيوي كما سعت تركيا بتأكيد انها لا تحقق مصالحها فحسب وانما مصالح الدول الاقليمية جميعا من خلال تعزيز مفهوم الربح المتبادل وليس مفهوم التنافس ذا الطبيعة الصفرية ،

---

[1] جورج فريمان ، استراتيجية ايران ، التقرير الجغرافي السياسي الاسبوعي ، ١٠ نيسان، ٢٠١٢ ، ص٣ .

[2] وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان؛ جدلية الدين والسياسة في ايران الصفوية–القاجارية والدولة العثمانية، دار الطليعة والطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص١٠–٤٥ . ينظر ايضاً: أروند ابراهيميان، تاريخ ايران الحديث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، عالم المعرفة ، الكويت، ٢٠١٤، ص٢١٣–٢٦٥.

وعلى حشد الطاقات والقدرات التركية نظرا لأهمية العامل الجيوسياسي في تحديد وجهتها ، وقد وضعت مبادئ هذه السياسة لتحقيق مجالاتها الحيوية لتعيد المجد التركي باستخدام[1] :

١- مبدأ الانفتاح السياسي على الجميع : أي التواصل مع جميع الفاعلين من دون التحيز لاحد : اقليمين ، دوليين ، جماعات ، حكومات ، منظمات غير حكومية ، وهذا يقتضي تفعيل سياسات مسؤوله متعددة الابعاد تبتعد عن التنافس وتمكن تركيا من القيام بدورها ليس فقط داخل الشرق الاوسط بل وحتى في افرو اسيا .

٢- مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل : أي قيام علاقات اقتصادية متبادلة بين الدول العربية والدفاع باتجاه المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة .

٣- تصفير المشكلات : أي انهاء النزاعات بين الدول وزيادة الاستقرار بالمنطقة والبحث عن اليات مبتكره لتسوية الخلافات وبناء جسور للحوار بين الثقافات مما يتطلب تفعيل دور الوساطة بشكل مؤثر ومن خلال ما ذكر سابقا نجد ايران ذاتها تعد مجالا حيويا للاقتصاد التركي اذ اعتبرت ايران ذاتها بالنسبة لتركيا قوه مركزية تتمتع بعمق استراتيجي بفضل ما تمتلكه من خصائص جغرافية وتاريخية كما اعتبرت تركيا من أولوياتها تفعيل علاقاتها مع ايران خاصا في مجال الطاقة .

اذ بدء التعاون بينهما من منتصف التسعينيات عبر مد خط أنابيب لتصدير النفط من ايران الى تركيا وكذلك الاستثمارات التركية في مجال الغاز داخل ايران وقد وصلت قيمة التبادل التجاري بينهما ٢٠ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٣ م .

وهنا نجد ان المجال الحيوي التركي في الشرق الأوسط هنا يتضح بالانفتاح السياسي والاقتصادي وهذا ما ينافس الوجود الايراني ويقلص حجمه[2].

ويمثل الانفتاح على دول الشرق الأوسط حيزا واسعا من اجنده السياسة الخارجية التركية ، علما ان هذا التوجه استند منذ بدايته الى البعد الجيو – اقتصادي ، ذلك لان المال والاقتصاد يشكلان جوهر المشروع التركي والركيزة الأساسية للصعود التفاعلي وتعد كل من (سوريا – العراق) متنفسا اقتصاديا واستراتيجيا لتركيا على الصعيد الأمن المائي والاقتصادي وامن الطاقة كما تعد منطقة الخليج العربي احدى اهم البؤر الاستراتيجية التي تحاول تركيا النفاذ اليها نظرا لما تمتلكه

---

[1] يوانيس ن. غريغو ، رياديس ، هل تعرض انقرة نفسها للمسائلة ، الدور التركي في حل الاحجية النووية الايرانية ، افاق استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٧ ، ٢٠١٠ ، ص٢٢ .

[2] المصدر نفسه، ص١٨-٢٠ . وينظر ايضا : بتول هليل الموسوي، السياسة التركية تجاه الخليج العربي وافاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

المنطقة من مقدرات مالية ضخمة ومخزون نفطي هائل يؤهلانها بان تؤدي دور بارز في الساحة الدولية .

اذ ما تم استخدامها بروية وتدبير بالمقابل ترى دول الخليج العربي ان تركيا تمتلك موقعا جغرافيا مميزا وقدرات اقتصادية وعسكرية وعلاقات سياسية هائلة فضلا عن دخولها حلف الشمال الاطلسي اهلها بالقيام بدور توازن جيو –ستراتيجي مع ايران كونها شريكا قويا لها .

ويمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين دول الخليج وتركيا من خلال نقطتين هما :

١- الامن المائي والنفطي : اذ تستورد تركيا ما يقرب ٩٥% من احتياجاتها النفطية بالوقت ذاته تمثل المياه المحلاة ٧٥ % من استخدامات دول الخليج العربي والتي تصل الى ١،٨٥ مليار متر مكعب مما يجعل امر التكامل بينهما امرآ حيويا على صعيد حماية الامن القومي للطرفين الذي يندرج تحت الامن المائي الخليجي وامن الطاقة التركي.

٢- الامن الغذائي: تتمتع تركيا اعلى نسب الاكتفاء الذاتي اذ تمتلك مقومات زراعية ومائية عالية كلها لازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء لمجلس تعاون الخليج العربي.

مما سبق نستنتج بان البعد الجيو اقتصادي لكل البلدين يتمثل ب منطقة الخليج العربي كأول شريك استرتيجي خارجي وهذا الامر لا يريح ايران أطلاقا اذ تنافسها اقتصاديا بالمنطقة ويهدد من مكانتها الاقليمية بالمنطقة وخاصا في مجال امن الطاقة فكلاهما تحاولان اثبات دورها الاقليمي بالمنطقة نظرا لما يمتلكانه من ارث تاريخي وموقع جغرافي هام.

الاستنتاجات:

١- تعد منطقة الشرق الاوسط اهم ساحات الصراع الجيوبوليتكي في العالم من اجل المصالح ويشمل هذا الصراع على الاستراتيجية الجغرافية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح السياسية الجغرافية وبذلك تتأثر الخارطة السياسية الشرق اوسطية بالنتائج المترتبة على الصراعات الاقليمية والدولية اذ انها تعد مجالا حيويا هاما لكافة القوى مما يجعل الصراع فيها يشكل بعدا جيوبوليتكيا هاما.

٢- شكلت ايران وعلى المدى التاريخي الجغرافي للمنطقة قوه استراتيجية ذات ابعاد جيوبوليتكية هامة مما جعلها تحتل احد واهم اركان القوه في محيطها الجغرافي الاقليمي من حيث قوتها الجغرافية ، يمكن القول ان ايران تحتل موقعا استراتيجيا مميزا بالشرق الاوسط .، كما انها استطاعت من خلال الوسائل التي اتبعتها (الناعمة والخشنة) اثبات دورها الاقليمي بالمنطقة وبانها قادرة على القيام بدور فاعل بالمنطقة ، ان الاستراتيجية الاقليمية الايرانية تقوم على

المصالح القومية الايرانية التي تستثمر الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية كأداءه للحفاظ على مصالحها بما يعزز قوتها وتأثيرها الاقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير على المعابر المائية في الخليج العربي.

٣- ان الاستراتيجية الاقليمية التركية تجاه الشرق الاوسط جاءت بعد تراجع مكانتها الجيوستراتيجية لدى الغرب اعقاب انتهاء الحرب الباردة، مما زاد من تعثر أنضمامها إلى الاتحاد الاوربي ، واسهمت السياسة الامريكية المستمرة في شؤون منطقة الشرق الاوسط بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران .

٤- امتدت الاستراتيجية التركية لتشمل ثلاثة دوائر رئيسة فرضها موقعها الجغرافي الدائرة الاوربية والدائرة العربية ودائرة اسيا الوسطى وهذا اثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي .

٥- تمثل موقف تركيا من ثورات الربيع العربي على انها : تدفق طبيعي للتاريخ وانها عفوية لكنها ضرورية رغم كونها جاءت متأخرة ، وان التغيرات الشرق أوسطية هي ضرورة اجتماعية .

٦- وفيما يخص الازمة السورية فقد وجد النظام التركي بأنه يجب احداث تغيير فيه بينما رأت ايران انها مكيدة ضد النظام السوري ويجلب القضاء على حركة المقاومة.

The turkish- iranian geopolitical competition in the middle east

Instructor Doctor:
Vian Ahmed

Abstract

The repercussions of events and the successive crises, that have passed on the Middle East, have led many countries of the region to follow new regional strategies as a result of the changing issues, the different types of conflicts, and changing the main actors in the region. One of these new strategies is appealing for external forces to support one of the conflicting sides over the other, in order to modify the internal political structure. That what happened in Iraq (2003), Libya and Egypt (2011), Yemen, Tunisia, and is currently happening in Syria, Algeria, Bahrain, Jordan, which suffer internal tensions towards their ruling powers. These changes increase the chance for some powers like Turkey and Iran to conflict over controlling and dominating Middle East region.